



مرزوق الغانم

## الغانم يهنئ نظيره في جمهورية البرازيل الاتحادية بـ «العيد الوطني»

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقيات تهنئة الى رئيس مجلس النواب في جمهورية البرازيل الاتحادية «هنريغوي ادواردو الفيس»، ورئيس مجلس الشيوخ الاتحادي «خوسيه رينان فاسكوسيلوس كالهيروس»، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

## أشاد بدور الشيخ محمد خالد الكندري: نستنكر الاعتداء على رجال الداخلية ونطالب بمحاكمة المتهمين

موظفي الداخلية وكذلك ارجاع هيبته رجل الامن لأن رجال الامن هم من يرسى مبدأ الامن والامن وهم من ابرز خطوط الدفاع والحماية عن كل شخص في البلاد.

محاكمة ترجع من خلاله حقوق عسكري الداخلي المعتدى عليهما وحتى يكونوا عبرة لمن تسول له نفسه الاعتداء على أي موظف في أي دائرة حكومية.

وأشار الكندري الى ان الموظف المدني او الموظف العسكري في النهاية هو مواطن يؤدي عمل من اجل خدمة الوطن والمواطنين والمقيمين على هذه الارض لذلك نعلن وقوفنا الكامل تجاه أي اجراءات تقوم بها الداخلية للحد من هذه التصرفات مبددا ثقته واعتزاز به بنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بارجاع حقوق

أكد النائب فيصل الكندري ان هيبته الموظف العام في أي مجال وزارة هي من هيبته الدولة ولا يجوز اطلاقا التعدي قولاً او فعلاً على أي موظف يؤدي واجبه في مقر عمله معتبراً ما حدث لبعض رجال الداخلية ممن كانوا على رأس عملهم في حرس الحدود امراً مستنكراً وفعلاً شاذاً.

وأشاد الكندري بتجاوب نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الاوقاف بالوكالة الشيخ محمد الخالد وطلبه سرعة فتح التحقيق في الحادثة مع توجيه رجال الداخلية لإلقاء القبض على المعتدين والتي اسفرت عن ضبط بعض المعتدين بسرعة قياسية، موضحاً ان الوقوف بجانب الموظف من قبل المسؤولين امر حميد يدفع بقية الموظفين الى القيام بواجبهم على اكمل وجه.

وشدد الكندري على ضرورة تقديم كل من تثبتت عليه تهمة الاعتداء على رجال الامن الى الجهات المختصة للخضوع الى



فيصل الكندري



الشيخ محمد الخالد

## استغرب حدوث هذا الأمر في دولة الخير والعباءة الدويسان يطالب وزير التربية بوقف طرد الطالبات البدون من المدارس الخاصة



فيصل الدويسان

هذا يحدث في الكويت دولة الخير والعباءة. وناشد الدويسان وزير التربية سرعة التحرك في إيقاف هذا الظلم الذي يتعرض له الطلبة البدون وإيجاد حل لهذه المشكلة والتعاطي بحزم مع المدارس الخاصة، مضيفاً: نحن بدورنا لدينا ما نستطيع أن نلجأ إليه في حالة إهمال المشكلة الإنسانية.

أكد النائب فيصل الدويسان أن ما يتعرض له البدون من ظلم وآخرة ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي من طرد بعض الطالبات من قبل إحدى المدارس الخاصة بسبب عدم دفع الرسوم لا يمكن أن يشك عنه من ينشد رضا الله ومن يحمل بقلمه مقال ذرة من الإنسانية، مضيفاً: أننا لا نصدق أن

## غادرا إلى سلطنة عمان الحريص والصانع يشاركان في الاجتماع الأول للجنة البرلمانية التخصصية في المجال التشريعي

ما يستدعي ان تكون هناك لقاءات للجان التشريعية في المجالس البرلمانية الخليجية.

المتعلقة بعمل الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجي مثل قوانين العمل والتجارة والقوانين الامنية والاجراءات بين الدول الخليجية.

وأفاد بان فكرة عقد هذا الاجتماع قدمتها الكويت ممثلة برئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم باعتبارها رئيسة الدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مضيفاً ان دول المجلس تسعى للتكامل في جميع تشريعاتها وهو

غادر رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب مبارك الحريص ومقرر اللجنة النائب يعقوب الصانع ممساة أمس الى سلطنة عمان، وذلك للمشاركة في الاجتماع الاول للجنة البرلمانية التخصصية في المجال التشريعي خلال الفترة من 8-6 سبتمبر الجاري.

وقال النائب مبارك الحريص في تصريح صحافي ان الاجتماع جميع المجالس البرلمانية التخصصية في المجال التشريعي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي يعقد في مسقط يستهدف توحيد التشريعات بين دول المجلس. وأضاف النائب الحريص ان الاجتماع الذي تشارك فيه جميع المجالس البرلمانية الخليجية يستهدف توحيد التشريعات لاسيما



مبارك الحريص



يعقوب الصانع

## فقدان النصاب يؤجل إقرار اللجنة المالية زيادة رأسمال مؤسسات دولية واكتتاب الكويت فيها

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار 7,5 ملايين دولار، ومرسوم 129 لسنة 2013 باكتتاب الكويت في الرصيد غير المكتتب فيه الإسلامي 325 مليوناً، وأوضح الشايح أن اللجنة قررت الموافقة على المشاريع السبعة من حيث المبدأ، وستصوت على تقريرها الختامي بشأنها في أول اجتماع يكتمل خلاله النصاب، مشيراً الى أن اللجنة طلبت من وزارة المالية التي حضرت اجتماع اليوم (أمس)، بعض البيانات بخصوص الأرقام التي ساهمت بها الدول الأخرى في هذه الجهات.

الإسلامية لتأمين الاستثمار وإتقان الصناديق. 7 - مرسوم رقم 129 لسنة 2013 بالموافقة على اكتتاب الكويت في الرصيد غير المكتتب فيه الإسلامي للبنك الإسلامي للتأمين. وبين الشايح زيادة رأسمال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في 18 مليون دولار، واكتتاب الكويت في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 127 مليون دينار، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار 4 ملايين دينار، واكتتاب الكويت في الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 60 مليون دولار، وزيادة رأسمال

بالموافقة على اكتتاب الكويت في زيادة رأسمال الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. 3 - مشروع قانون بالموافقة على اكتتاب الكويت في زيادة رأسمال المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. 4 - مشروع قانون بالموافقة على اكتتاب الكويت في زيادة رأسمال الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. 5 - مشروع قانون بالموافقة على اكتتاب الكويت في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي. 6 - مشروع قانون بالموافقة على الاكتتاب في زيادة رأسمال المؤسسة



فيصل الشايح

ناقشت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية سبعة مشاريع بقوانين خاصة بزيادة رأسمال واكتتاب الكويت في جهات مساهمة بها.

وقال رئيس اللجنة النائب فيصل الشايح في تصريح عقب اجتماع اللجنة أمس، إن اللجنة عقدت اجتماعاً فرعياً لعدم اكتمال النصاب ناقشت خلاله سبعة مشاريع قوانين وهي:

1 - مشروع قانون بالموافقة على زيادة رأسمال المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص واكتتاب الكويت في الزيادة. 2 - مشروع قانون

## قال إن ممثلي الأمة يحذرون من الاستمرار في السياسات المخالفة للوائح الطريجي لوزير المالية: ضرورة تقييم الأصول العقارية العائدة ملكيتها إلى الدولة بشكل عادل

تم بيعه بشكل مخالف لقرار اللجنة التنفيذية، وعلى أساس ما تقدم فإن اجابات وزير المالية قد أكدت ما ذهب اليه ديوان المحاسبة من قيام هيئة الاستثمار ببيع أصولها العقارية في شركة سانت مارتن دون قيامها بتقييم تلك العقارات المبيعة من عدة جهات قبل عملية بيعها، ونحن بهذا الصدد في انتظار تقرير ديوان المحاسبة القادم للتأكد من مدى استمرار هيئة الاستثمار في ارتكاب تلك الأخطاء الجسيمة بحق المال العام، وسنقوم في وقت لاحق بتوجيه المزيد من الأسئلة عن عقارات شركة سانت مارتن ومدى التزام الهيئة بالملاحظات الواردة بتقارير ديوان

ببيع أصولها، أما بشأن ما ورد من اجابة لقرار اللجنة التنفيذية عندما نص على ان تباع العقارات التي قيمتها أقل من 30 مليون جنيه استرليني وتقرير من إدارة هيئة الاستثمار لإجرائاتها المخالفة لقرارات اللجنة التنفيذية، فقد أجابته بشكل تنقصه الحنكة وقالت «جميع العقارات المعروضة للبيع كانت مقيمة بأقل من 30 مليون جنيه استرليني، اما وقد قام المشتري بدفع أكثر من مبلغ 30 مليون جنيه استرليني فهذه ليست مخالفة».

واختتم الطريجي حديثه قائلاً: يا وزير المالية هل تم تقييم العقارات تلك، وبما يتوافق مع تعليمات ديوان المحاسبة، علماً بأن هناك أكثر من عقار

كممثلين لأمة نذهب الي ما ذهب اليه ديوان المحاسبة فبعد عدة مراحل من الأسئلة البرلمانية حول هذا الموضوع اتضح لنا بشكل قاطع عدم قيام هيئة الاستثمار بتقديم العقارات المبيعة قبل بيعها، بل الأدهى من ذلك إصرار إدارة الهيئة على تبني هذا الإجراء الخاطئ، وذلك ببيع أصول الدولة العقارية دون تقييم أولي من عدة جهات بحدود وبشكل عادل القيمة العادلة للعقارات قبل بيعها.

وشدد الطريجي محذراً وزير المالية من الاستمرار في هذه السياسة المخالفة للوائح وضرورة تقييم الأصول العقارية العائدة ملكيتها للدولة، وتحديد سعر البيع العادل لها، وبما يحفظ حقوق الدولة في



د.عبدالله الطريجي

صرح عضو مجلس الأمة النائب د.عبدالله الطريجي بشأن ما ورد من وزير المالية من اجابات عن الأسئلة المتعلقة بالعقارات المبيعة من شركة سانت مارتن والتي شابها العديد من المغالطات، فبينما يقول تقرير ديوان المحاسبة والسذي عجزت هيئة الاستثمار عن الرد على ما ورد به من ملاحظات عند تقاسمها عن تقييم العقارات المبيعة من تلك الشركة، وجاء في التقرير «عدم قيام الهيئة بتقييم العقارات المبيعة قبل إتمام عملية البيع»، بينما تقول هيئة الاستثمار في اجاباتها الواردة (الهيئة تؤكد ان جميع العقارات المبيعة تم تقييمها وفق آلية عادلة وشفافة).

وأضاف الطريجي: نحن

## ..ويسأل المدعج عن الشكاوى ضد الوكلاء المساعدين ومؤهلات ورواتب المستشارين غير الكويتيين في «الشؤون القانونية»

بالدولة؟ وهل سبق أن تقدم لكم أحد من الموظفين المواطنين بشكوى ضد المستشارين لعدم انتظامهم بالعمل وسفرهم خارج البلد دون اجازات رسمية يرجى تزويدي بمرجى تزويدي بعدد الجلسان الخاصة بقطاع الشؤون القانونية والمهام التي سافر بها الوكيل المساعد للشؤون القانونية منذ توليه المنصب وكيل مساعد للشؤون القانونية حتى تاريخ ورود السؤال مع تزويدي بصور عن قرارات تشكيل اللجان والمهام كاملة، وتزويدي بقرار لجنة المستشارين المشكلة بقطاع الشؤون القانونية ومحاضر جلساتها منذ تشكيلها حتى تاريخ ورود السؤال.

وفي السؤال الخامس، قال: علمنا أن قطاع الشؤون المالية والإدارية بوزارة التجارة قام بشراء أجهزة «آيباد» بقيمة 313 ديناراً للجهاز الواحد بنسأ على رغبة قطاع الرقابة وحماية المستهلك لاستخدامها في تحرير مخالفات الغش التجاري والأسعار تجاه المحلات المخالفة، لذا يرجى تزويدي بصورة عن عقد الشراء ان وجد بصورة من عروض الشركات المشاركة وموافقة الجهات الرقابية المالية على الشراء كديوان المحاسبة والقوى والتشريع ولجنة المناقصات ان وجدت، وفي حال عدم وجود هذه الموافقات يرجى بيان عدم اتخاذكم الاجراءات القانونية المتبعة ورجي بيان هل تم العمل بأجهزة

كيفية حصوله على أوراق ومذكرات رسمية تخص تحقيقاً ادارياً من الشؤون القانونية خاصة بالوزارة، وبيان سبب عدم اتخاذكم الاجراءات القانونية ضد الوكيل المساعد لرقابة وحماية المستهلك بناء على نص المادة 24 من قانون الخدمة المدنية والتي تحظر على الموظف الاحتفاظ بالوثائق الخاصة بالعمل فكيف احتفظ بأوراق التحقيق السري؟

اما السؤال الرابع فجاء فيه: يرجى تزويدي بعدد وأسماء ومؤهلات المستشارين غير الكويتيين العاملين في قطاع الشؤون القانونية وقيمة رواتبهم وأي مميزات مالية أخرى تصرف لهم بصورة من إثباتات حضورهم بقر العمل (وزارة التجارة) سواء كان بالبيصة أو التوقيع على كشوف منذ التعاقد معهم وحتى تاريخ ورود السؤال، وان كان لا يوجد إثبات يرجى بيان سبب إعفائهم من إثبات الحضور بخلاف قرار مجلس الخدمة المدنية رقم 2006/41 والذي الرّم كل الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين بإثبات الحضور والانصراف، وتوضيح هل قام ديوان المحاسبة بمخالفة وزارة التجارة بهذا الشأن ومطالبته في إثبات حضورهم وانصرافهم من خلال جهاز البيصة وتزويدي بصورة من الإجازات الإدارية الممنوحة لهم منذ التعاقد معهم وهل تم إعفائهم من «الخروجية» كبقاي العاملين غير الكويتيين

الغائبي: يرجى تزويدي بصور عن جميع الشكاوى التي قدمت ضد الوكلاء المساعدين بالوزارة سواء كانت مقدمة من أفراد أو جهات من خارج الوزارة أو موظفين من داخل الوزارة وبين الاجراءات التي تمت بهذه الشكاوى والتحقيقات إذا تم التحقيق بها ونتائجها، وهل أحيل أي منهم لمجلس الخدمة المدنية للتحقيق معه كما نص قانون الخدمة المدنية؟ مع تزويدي بصور عن الشكاوى والتحقيقات والنتائج كاملة.

وفي السؤال الثالث، قال الطريجي: علمنا ان تم فصل مفتشين من قطاع الرقابة وحماية المستهلك كعقوبة تأديبية لتلقيهما شكوى ضد الوكيل المساعد لرقابة وحماية المستهلك وما بنتيجة التحقيق؟ مع تزويدي بصورة عن التحقيق ونتائج التحقيق، ويرجى توضيح هل قام ديوان الخدمة المدنية بمخاطبتكم في طلب سحب قرار إقالة المفتشين المذكورين بسبب التعسف في فصلهما إرضاء للوكيل المساعد لرقابة وحماية المستهلك لتفويضهم لغيره من المفتشين لنفس موقعهما السابق قبل إقالتهم غير القانونية، وهل قام الوكيل المساعد لرقابة وحماية المستهلك بإحالة الواقعة لخفر الصالحية دون سند قانوني مستعينا بمذكرات وأوراق حصل عليها من قطاع الشؤون القانونية بالوزارة؟ مع توضيح

وجه النائب د.عبدالله الطريجي عددا من الأسئلة لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة عبدالمحسن المدعج جاء فيه: صدر القرار الإداري رقم 876 بتاريخ 2014/9/3 ويشمل نقل موظفين في قطاع الرقابة وحماية المستهلك وقد تضمن نقل الموظفين إلى:

- مركز سعد العبدالله.
- مركز عبدالله المبارك.
- مركز طوارئ 135.
- مركز طوارئ الأحمدية.
- وعليه، يرجى توضيح ان كانت هذه المراكز معتمدة في الهيكل التنظيمي مع تزويدي بصورة عن الهيكل التنظيمي واعتماده من ديوان الخدمة المدنية، وان كانت غير معتمدة فلماذا تم نقل موظفين لأقسام ومراكز غير موجودة بالهيكل، وهل أقرت لجنة شؤون الموظفين في اجتماعها رقم 3 لسنة 2014 بتاريخ 2014/8/28 وقف النقل والندب والتعيين في قطاع الرقابة وحماية المستهلك من تاريخ 2014/9/1 حتى 2014/12/1، فما السنن القانوني في هذا القرار من اللجنة؟، وهل يدخل ضمن اختصاصات لجنة شؤون الموظفين كما وردت في قانون الخدمة المدنية؟، وكيف صدر قرار نقل في 2014/9/3 في قطاع الرقابة وحماية المستهلك رغم قرار اللجنة؟ لذا يرجى تزويدي بصورة عن محاضر اللجنة وصورة قرارات النقل.

وجاء في السؤال